

جودة التقارير المالية وأثرها في تعزيز الثقة بالمعلومات المحاسبية (انموذج مقترح)

م.م. احمد محمد حلومي محمد

أ.د. بابكر إبراهيم الصديق

د. زهير احمد علي احمد

The Quality of Financial Reporting and Its Role in Enhancing Confidence in Accounting Information (A Proposed Model)

المستخلص

هدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين جودة التقارير المالية وأثرها في تعزيز الثقة بالمعلومات المحاسبية، من خلال دراسة تطبيقية في أحد المصارف العراقية. وانطلاقاً من هذا الهدف، قام الباحثان بتطوير نموذج مقترح لتقرير الممارس المكلف بتقديم خدمة ارتباط التأكيد، استناداً إلى معيار ISAE 3000، بهدف تقييم مدى التزام المصرف بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق الخصائص النوعية (الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، والمقارنة). وقد أظهر تحليل البيانات أن ضعف الإفصاح عن البنود الجوهرية، وتجاهل تطبيق بعض المعايير الدولية، يؤديان إلى انخفاض جودة التقارير، وبالتالي ضعف ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية. كما أثبت النموذج المقترح فعاليته في تشخيص أوجه القصور، واقتراح آلية رقابية منهجية لتحسين جودة التقارير الصادرة عن المصرف. وقد توصل البحث إلى عدة استنتاجات كان أهمها، وجود علاقة طردية بين الالتزام بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبين تعزيز الثقة لدى مستخدمي التقارير المالية. وكذلك يُعد ضعف الإفصاح عن القروض المتعثرة والضمانات غير الموثقة من أبرز أسباب انخفاض جودة التقارير وتضليل متخذي القرار. وقد اوصى البحث بضرورة اعتماد النموذج المقترح كأداة معيارية لتقييم جودة التقارير المالية في المصارف العراقية. وأيضاً تعزيز الإفصاح عن المعلومات الجوهرية المتعلقة بالمخاطر المالية والالتزامات المحتملة، بما يتماشى مع متطلبات معايير IFRS. الكلمات المفتاحية : جودة التقارير المالية/ المعلومات المحاسبية

Abstract

This research aims to analyze the relationship between the quality of financial reporting and its role in enhancing confidence in accounting information, through an applied study in one of the Iraqi banks. To achieve this objective, the researchers developed a proposed model for the practitioner's report assigned to provide the assurance engagement service, based on the ISAE 3000 standard. The model aims to evaluate the bank's compliance with accounting disclosure requirements according to qualitative characteristics (relevance, reliability, understandability, and comparability). The data analysis showed that weak disclosure of material items and the failure to apply certain international standards lead to a decline in the quality of financial reports, and consequently, a decrease in users' confidence in accounting information. The proposed model proved effective in identifying deficiencies and suggesting a systematic control mechanism to improve the quality of the bank's issued reports. The study reached several conclusions, the most important of which are: the existence of a positive relationship between compliance with the qualitative characteristics of accounting information and the enhancement of user confidence in financial reports; and that poor disclosure of non-performing loans and undocumented guarantees is a major cause of reduced report quality and misleading decision-makers. The research recommends adopting the proposed model as a standard tool for evaluating the quality of financial reports in Iraqi banks. It also recommends enhancing the disclosure of material information related to financial risks and contingent liabilities in line with IFRS requirements.

Keywords: Financial Reporting Quality / Accounting Information

المقدمة

تُعد جودة المعلومات المحاسبية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها التقارير المالية، إذ تشكل الأساس الذي يُبنى عليه إصدار بيانات مالية موثوقة تعكس واقع الأداء المالي والاقتصادي للوحدات الاقتصادية. وتكتسب هذه الجودة أهميتها من دورها الحيوي في تمكين مستخدمي المعلومات من اتخاذ قرارات رشيدة، سواء كانوا مستثمرين أو مقرضين أو جهات رقابية. ولهذا، كان من الضروري أن تخضع المعلومات المحاسبية لمجموعة من القواعد والمعايير التي تُعزز من نوعيتها وتجعلها أكثر نفعاً وملاءمة لمتطلبات متخذي القرار وتتمثل جودة المعلومات المحاسبية في مدى التزامها بالمبادئ والإجراءات المحاسبية المعتمدة، فضلاً عن قدرتها على التعبير بصدق وعدالة عن الواقع المالي، بما يساهم في تحقيق الإفصاح الكافي والدقيق ضمن التقارير المالية. كما ترتبط هذه الجودة بمجموعة من الخصائص النوعية، مثل الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للفهم، وقابلية المقارنة، التي تُعد مؤشرات جوهرية لتقييم مدى صلاحية المعلومات المحاسبية في خدمة أغراض الاستخدام. ومن هذا المنطلق، فإن جودة التقارير المالية لا تُعد مجرد هدف محاسبي، بل تمثل أداة استراتيجية لتعزيز الثقة في المعلومات المنشورة، وترسيخ الشفافية، ودعم فاعلية النظم المالية في بيئات الأعمال المختلفة.

أولاً: أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على أحد المفاهيم المحورية في البيئة المحاسبية المعاصرة، والمتمثل في جودة التقارير المالية، باعتبارها عاملاً أساسياً في دعم الثقة بالمعلومات المحاسبية المعروضة للمستخدمين. فمع تزايد اعتماد الأطراف ذات العلاقة - من مستثمرين، ومقرضين، ومستخدمين داخليين وخارجيين - على مخرجات النظام المحاسبي، أصبح من الضروري التحقق من مدى جودة هذه التقارير ومدى التزامها بالخصائص النوعية التي تكفل تقديم معلومات ملائمة، موثوقة، وقابلة للفهم والمقارنة. ويكمن البعد العملي لهذا البحث في سعيه لتحديد مدى تأثير جودة التقارير المالية في ترسيخ ثقة المستخدمين بالمعلومات المحاسبية، لما لهذا التأثير من انعكاسات مباشرة على قرارات الاستثمار، والتخطيط، وتقييم الأداء المالي. كما تبرز أهمية الدراسة في كونها تساهم في توجيه الاهتمام إلى ضرورة تعزيز معايير الإفصاح المحاسبي والارتقاء بمستوى الممارسات المحاسبية داخل الوحدات الاقتصادية، بما يضمن شفافية المعلومات ويعزز من مصداقية القوائم المالية في بيئة تتسم بالتغير والتعقيد المستمر.

ثانياً: مشكلة البحث

تُعد جودة التقارير المالية إحدى الركائز الأساسية التي يعتمد عليها مستخدمو المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية والمالية. ومع ذلك، فإن الواقع العملي يشير إلى وجود تفاوت ملحوظ في مستوى جودة المعلومات المقدمة ضمن هذه التقارير، مما يؤدي إلى تراجع ثقة المستخدمين بها، ويُضعف من قدرتها على تحقيق الغرض الأساسي من إعدادها، وهو دعم القرار الرشيد. ويزداد هذا التحدي في ظل وجود بعض الممارسات المحاسبية التي قد تقتصر على الشفافية أو الالتزام الكافي بمعايير الإفصاح، مما يُثير تساؤلات حول مدى موثوقية المعلومات المحاسبية المنشورة. وفي هذا السياق، تتمثل مشكلة البحث في التساؤل حول: **إلى أي مدى تساهم جودة التقارير المالية في تعزيز الثقة بالمعلومات المحاسبية لدى مستخدميها؟**

ثالثاً: هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين جودة التقارير المالية ومدى تأثيرها في تعزيز الثقة بالمعلومات المحاسبية لدى مستخدميها، مع العمل على تقديم نموذج مقترح يُساهم في رفع مستوى جودة الإفصاح المحاسبي ويعزز من موثوقية القوائم المالية. ويسعى البحث إلى إبراز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تؤثر على قرارات المستخدمين، وتحديد الجوانب التي تحتاج إلى تحسين داخل التقارير المالية، من أجل بناء نموذج علمي وعملي يُمكن أن تعتمد عليه الوحدات الاقتصادية في تطوير جودة تقاريرها وتحقيق الشفافية والمصداقية المطلوبة.

رابعاً: فرضية البحث

يسعى البحث إلى فرضية مفادها أن تطبيق النموذج المقترح لجودة التقارير المالية يُساهم بشكل فعال في تعزيز الثقة بالمعلومات المحاسبية من خلال تحسين الخصائص النوعية للإفصاح المالي، وزيادة قدرة المستخدمين على اتخاذ قرارات رشيدة بناءً على معلومات مالية دقيقة وموثوقة.

خامساً: منهجية البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته، تم اعتماد منهجية تجمع بين المنهج النظري والتطبيقي، وذلك على النحو الآتي:

١. **الجانب النظري:** تم استخدام المنهج الاستنباطي في تناول المفاهيم المرتبطة بمتغيرات البحث، وذلك من خلال مراجعة الأدبيات العلمية والدراسات السابقة المتعلقة بجودة التقارير المالية والثقة بالمعلومات المحاسبية، بهدف بناء الإطار النظري الذي يوضح العلاقة بين هذه المتغيرات، ويمهد لتطوير أنموذج مقترح يُسهم في تحسين جودة الإفصاح المالي.

٢. **الجانب العملي:** تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل البيانات المالية الخاصة بالمصرف عينة البحث، لغرض تشخيص واقع جودة التقارير المالية ومستوى الثقة بالمعلومات المحاسبية المقدمة. وقد تم الاعتماد على البيانات الفعلية المتاحة من التقارير والقوائم المالية الصادرة عن المصرف، مع تفسيرها ومقارنتها بمعايير الجودة المحاسبية المعتمدة. وبناءً على نتائج التحليل، تم تقديم أنموذج مقترح يهدف إلى تحسين جودة التقارير المالية من حيث الالتزام بالخصائص النوعية، وتعزيز مستوى الشفافية والمصادقية، بما يسهم في رفع درجة الثقة لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية. وقد تم اختبار فاعلية هذا الأنموذج من خلال التقييم النظري وربطه بنتائج التحليل الواقعي.

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي لجودة التقارير المالية

تمثل التقارير المالية الأداة الرئيسة التي يتم من خلالها نقل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف المعنية باتخاذ القرار، سواء داخل الوحدات الاقتصادية أو خارجها. وتُعد جودة هذه التقارير مؤشراً حيوياً على مدى التزام الوحدة الاقتصادية بالمعايير المحاسبية والإفصاح الشفاف، مما يعزز من قدرتها على تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات وتدعيم ثقتهم في البيانات المعروضة. وفي ظل تنامي الحاجة إلى قرارات رشيدة مبنية على معلومات دقيقة وموثوقة، برز مفهوم جودة التقارير المالية كأحد المحاور الجوهرية التي تستوجب الدراسة والتحليل، لما لها من دور فاعل في ترسيخ الشفافية والمصادقية ضمن البيئة الاقتصادية. وفي هذا الإطار، يتناول هذا المبحث الإطار المفاهيمي لجودة التقارير المالية من خلال الوقوف على تعريفها، وأهميتها، ومحدداتها، والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تشكل الأساس في تقييم جودة الإفصاح المالي. كما يسعى إلى إبراز الأبعاد النظرية التي تدعم هذا المفهوم، بوصفها مرتكزاً أولياً لفهم العلاقة بين جودة التقارير ومستوى الثقة لدى مستخدميها.

أولاً: مفهوم جودة التقارير المالية تُعد جودة التقارير المالية من المفاهيم المحورية في الفكر المحاسبي المعاصر، نظراً لما تمثله من معيار رئيسي للحكم على مدى فاعلية وكفاءة المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم والتقارير المالية. ويُقصد بجودة التقارير المالية مستوى الالتزام بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي تجعل من هذه المعلومات أكثر قدرة على تلبية احتياجات مستخدميها، بما يضمن ملاءمتها وموثوقيتها وقابليتها للفهم والمقارنة. وتنبع أهمية جودة التقارير من كونها الوسيلة التي يتم من خلالها الإفصاح عن المركز المالي والأداء الاقتصادي للوحدة المحاسبية، وعليه فإن أي ضعف أو قصور في جودة هذه التقارير قد يؤدي إلى تضليل المستخدمين، ويؤثر سلباً في قراراتهم الاستثمارية أو التمويلية أو الرقابية. ويشمل مفهوم الجودة هنا ليس فقط صحة ودقة البيانات، بل أيضاً وضوح العرض، وشفافية الإفصاح، وشمولية المعلومات المقدمة بما يتوافق مع المعايير المحاسبية المعتمدة. ومن هذا المنطلق، فإن جودة التقارير المالية لا تقتصر على كونها هدفاً فنياً محاسبياً، بل تتعدى ذلك لتُعد عنصراً استراتيجياً في دعم الثقة، والحد من المخاطر، وتعزيز الحوكمة داخل البيئة الاقتصادية والمالية. وقد تعددت تعريفات الباحثين والمجالس المهنية لمفهوم جودة التقارير المالية، تبعاً لتعدد الزوايا التي يتم تناول المفهوم من خلالها. ومن أبرز هذه التعريفات: مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) يُعرّف جودة التقارير المالية بأنها: "مدى قدرة المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية على التأثير في القرارات الاقتصادية لمستخدميها، من خلال تحقيق خصائص الملاءمة والموثوقية والقابلية للفهم والمقارنة".^١ وبحسب (الشيرازي) فإنه يرى "تُقاس جودة المعلومات المحاسبية بمدى امتثالها للخصائص النوعية التي تجعل منها مفيدة في اتخاذ القرار، وتكون بمثابة أداة لتقويم البدائل المحاسبية الممكنة".^٢ ويرى (رياض) بأنها "تتمثل جودة المعلومات المحاسبية في مدى الالتزام بالقواعد والمعايير المحاسبية عند إعداد التقارير المالية، وبما يضمن الإفصاح الكافي والملائم لمستخدمي هذه المعلومات".^٣ بينما يرى (الكسب) بأنها "تشير جودة المعلومات المحاسبية إلى مدى قدرة هذه المعلومات على تلبية احتياجات قرارات معينة، ويُعد معيار المنفعة أحد أهم المؤشرات لقياس هذه الجودة".^٤ وأخيراً يرى (الساكني) بأن "جودة المعلومات المحاسبية مفهوم شامل يشمل جميع أنواع الإفصاحات التي تجعل القوائم المالية نافعة في دعم قرارات مستخدميها، وتُقاس من خلال خصائص مثل الشفافية، والدقة، والاتساق".^٥ وبناءً على التعاريف السابقة، يرى الباحثان أن جودة التقارير المالية تُعبّر عن مدى التزام الوحدة الاقتصادية بعرض معلومات محاسبية تمتاز بالملاءمة والموثوقية والوضوح، وفقاً لمبادئ ومعايير الإفصاح المعتمدة، وبما يُمكن مستخدمي هذه المعلومات من اتخاذ قرارات رشيدة، ويُعزز من الثقة في القوائم المالية المنشورة. ويُعد هذا المفهوم انعكاساً مباشراً لمدى تحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ويُستخدم كأداة لتقويم كفاءة وشفافية الإفصاح المالي في البيئة الاقتصادية.

ثانياً: خصائص جودة التقارير المالية

تُقاس جودة التقارير المالية من خلال مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في هذه التقارير، والتي تُحددها الأطر النظرية والمعايير المحاسبية الدولية مثل الإطار المفاهيمي الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). وتُمثل هذه الخصائص الأساس الذي يُمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة. ويمكن تصنيف هذه الخصائص إلى:^٦

١. الخصائص النوعية الأساسية

أ. الملاءمة (Relevance):

تعني قدرة المعلومات على التأثير في قرارات المستخدمين من خلال مساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية والحالية أو التنبؤ بالأحداث المستقبلية. ب. التمثيل الصادق (Faithful Representation) تشير إلى أن المعلومات يجب أن تعكس بصورة دقيقة الواقع الاقتصادي للعمليات المالية، من خلال توفير معلومات كاملة، ومحايدة، وخالية من الأخطاء الجوهرية.^٧

٢. الخصائص المعززة

أ. القابلية للمقارنة (Comparability) تتيح للمستخدمين تحليل الفروقات والتشابهات بين فترات مالية مختلفة أو بين منشآت مختلفة. ب. القابلية للفهم (Understandability) يجب أن تُعرض المعلومات المالية بطريقة واضحة ومنظمة، تُمكن المستخدمين من ذوي المعرفة المعقولة من فهمها واستخدامها.^٨

ج. القابلية للتحقق (Verifiability) تعني إمكانية التحقق من صحة المعلومات من خلال مصادر مستقلة تصل إلى نتائج متماثلة.^٩ د. التوقيت المناسب (Timeliness) تشير إلى ضرورة تقديم المعلومات في الوقت المناسب لكي تحافظ على فائدتها في اتخاذ القرارات.^{١٠} وتُعد هذه الخصائص بمثابة معايير نوعية تُستخدم في الحكم على مدى جودة المعلومات المحاسبية، وتُسهم بشكل مباشر في تحقيق الشفافية والمصداقية، وتعزيز الثقة بين الوحدات الاقتصادية ومستخدمي تقاريرها المالية، سواء من المستثمرين أو الجهات الرقابية أو المقرضين.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية

تتأثر جودة التقارير المالية بعدد من العوامل الداخلية والخارجية التي تسهم إما في رفع مستوى الشفافية والدقة في الإفصاح المحاسبي أو في تقليل موثوقية المعلومات المعروضة، الأمر الذي ينعكس مباشرة على قرارات مستخدمي القوائم المالية. ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى ما يأتي:

١. العوامل التنظيمية والتشريعية

- مدى التزام المنشأة بالمعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS): الالتزام بمعايير الإفصاح المحاسبي المعتمدة يُعد من أهم العوامل التي تحدد مدى جودة التقارير المالية، حيث يضمن توحيد القواعد والمبادئ المحاسبية ويعزز الثقة.
- الرقابة الخارجية والداخلية: وجود نظم رقابة فعالة - كالتدقيق الداخلي والتفتيش الخارجي من قبل الجهات الرقابية - يعزز من مصداقية البيانات ويحد من التلاعب في التقارير.

٢. العوامل المؤسسية والإدارية

- مستوى حوكمة الشركات: ترتبط الحوكمة الجيدة بوجود مجلس إدارة فاعل، وهيكـل رقابي قوي، واستقلالية في الوظائف المالية، ما يُسهم في رفع جودة التقارير المالية.
- كفاءة الإدارة المالية والمحاسبية: تعتمد جودة التقارير بدرجة كبيرة على تأهيل وكفاءة العاملين في أقسام المحاسبة، ومدى قدرتهم على تطبيق المعايير المحاسبية بدقة ومهنية.

- درجة استقلال المدقق الخارجي: كلما كان المدقق مستقلاً وغير متحيز، كانت جودة التقارير الناتجة عن عملية التدقيق أعلى وأكثر مصداقية.

٣. العوامل البيئية والاقتصادية

- استقرار البيئة الاقتصادية والقانونية: تؤثر العوامل الاقتصادية، كالتضخم أو تقلبات أسعار الصرف، في دقة الإفصاح. كما أن غموض القوانين أو ضعف تطبيقها يقلل من جودة المعلومات المحاسبية.
- الضغط التنافسي في السوق: قد يدفع التنافس الشديد بعض الشركات إلى تحسين جودة تقاريرها لجذب المستثمرين، أو في حالات أخرى إلى تجميل نتائجها المالية على حساب الشفافية.

ويرى الباحثان بأن هذه العوامل تمثل بمجموعها بيئة متكاملة تؤثر في إعداد التقارير المالية، وتحدد مدى قدرتها على تحقيق أهدافها في الإفصاح، والمقارنة، والمصادقية. ومن هنا، فإن تحسين جودة التقارير المالية يتطلب معالجة متكاملة لهذه العوامل من خلال التشريعات، والممارسات المؤسسية، وتنمية الكفاءات المهنية.

البحث الثاني : تقرير التأكيد المحدود المستقل (المقترح) حول جودة التقارير المالية وأثرها في تعزيز الثقة بالمعلومات المحاسبية

سيتم خلال هذا البحث صياغة نموذج حول جودة التقارير المالية وأثرها في تعزيز الثقة بالمعلومات المحاسبية، حيث يختلف هذا التقرير عن عمليات التدقيق أو فحص المعلومات المالية والتاريخية المعمول بها من قبل مكاتب وشركات مراقبة الحسابات في العراق. فيبدأ العمل بناءً على طلب من قبل إدارة المصرف يوضح فيه الطلب لإعداد تقرير ارتباط التأكيد المحدود بهدف بيان فيما إذا كان هناك أي خلل يصاحب العمل في المصرف حول إدارة الجودة التقارير المالية (الموضوع محل التأكيد) لم يتم إعداده ، من جميع الجوانب الجوهرية ، وفقاً للضوابط المطبقة والمبينة في أدناه: تقرير جودة التقارير المالية وأثرها في تعزيز الثقة بالمعلومات المحاسبية الخاص بمصرف عبر العراق

أولاً: الموضوع محل التأكيد

تحليل مدى التزام المصرف عينة البحث بإعداد تقارير مالية ذات جودة عالية، من خلال التحقق من توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، المقارنة)، ومدى انعكاس ذلك في تعزيز ثقة مستخدمي التقارير المالية.

ثانياً: المعايير المعتمدة

تم اعتماد المعايير التالية:

١. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، ولا سيما المعيار الإطاري (Conceptual Framework)

٢. المعايير الدولية لخدمات التأكيد (ISAE 3000)

٣. القواعد المهنية وأخلاقيات المهنة المعتمدة في العراق.

٤. تعليمات البنك المركزي العراقي بشأن إعداد التقارير المالية والإفصاح المحاسبي.

ثالثاً: مسؤوليات إدارة المصرف تتحمل الإدارة مسؤولية إعداد التقارير المالية محل التأكيد بما يتوافق مع المعايير الدولية للإفصاح المحاسبي، وضمان خلو هذه التقارير من الأخطاء الجوهرية، وكذلك التأكد من أن المعلومات المعروضة تعكس الواقع المالي بدقة وشفافية.

رابعاً: مسؤوليات الممارس (المدقق) تتمثل مسؤوليتنا في تقديم استنتاج تأكيد محدود حول جودة التقارير المالية بناءً على إجراءات تأكيد محددة، تهدف إلى التحقق من مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ودورها في تعزيز ثقة المستخدمين بالتقارير الصادرة عن المصرف.

خامساً: إجراءات الارتباط

تم تنفيذ مجموعة من الإجراءات التي شملت:

١. مراجعة بنود التقارير المالية وتحليل مدى شموليتها.

٢. التحقق من الإفصاحات المحاسبية ومدى تماشيها مع متطلبات IFRS.

٣. تقييم نظام الرقابة الداخلية الخاص بإعداد التقارير المالية.

٤. استقصاء آراء عدد من مستخدمي التقارير (داخليين وخارجيين) حول درجة ثقتهم بالمعلومات المقدمة.

سادساً: استنتاج التأكيد

استناداً إلى الإجراءات المتبعة، توصلنا إلى أن المصرف المعني يُظهر التزاماً جزئياً بجودة إعداد التقارير المالية، حيث تبين وجود بعض أوجه القصور في جانب الإفصاح عن البنود الجوهرية، وضعف الالتزام بالخصائص النوعية الكاملة للمعلومات المحاسبية، مما قد يؤثر على مستوى الثقة بالمعلومات المنشورة لدى الأطراف الخارجية.

سابعاً: التوصيات

١. ضرورة تعزيز الإفصاح عن المعلومات الجوهرية.

٢. تقوية نظام الرقابة الداخلية الخاص بإعداد التقارير المالية.

٣. التأكيد على تدريب الكوادر المحاسبية على متطلبات IFRS.

٤. تصميم سياسات داخلية لضمان جودة الإفصاح المالي المنتظم.

ثامنا: الإعداد لارتباط التأكيد : أشعار كافة الاقسام المشمولة أنشطتها بتدقيق جودة التقارير المالية وفق النموذج الآتي: شكل (١) نموذج إشعار داخلي بشأن إجراء ارتباط تأكيد حول جودة التقارير المالية إلى / القسم: ... التاريخ: مدة ارتباط التأكيد: من (..) إلى (..) وقت بدء التدقيق: الساعة (.....) صباحا/مكان التنفيذ: مقر الإدارة العامة / أو أحد الفروع

الموضوع: إشعار بإجراء ارتباط تأكيد محدود بشأن جودة التقارير المالية، وذلك بهدف تقييم مدى التزام الوحدة بإعداد تقارير مالية تتسم بالشفافية والموثوقية، وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) والمعايير الأخلاقية ذات الصلة.

الأنشطة المشمولة بالتدقيق:

١. الإفصاح المالي وفقاً للمعايير.
 ٢. فحص البيانات المحاسبية الجوهرية.
 ٣. تحليل جودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.
 ٤. تقييم نظام الرقابة الداخلية الخاص بإعداد التقارير.
- ملاحظات:** يرجى التعاون الكامل مع فريق التأكيد، وتوفير كافة الوثائق والسجلات المطلوبة لضمان تنفيذ الإجراءات بكفاءة. شاكرين تعاونكم وتسهيل المهمة. اسم مسؤول الارتباط: التوقيع: المصدر : إعداد الباحثان يلاحظ من خلال الشكل السابق أنه يتم إشعار الأقسام بأنه سيتم إجراء ارتباط التأكيد ليتسنى للممارس جمع الأدلة والبيانات وأن تكون الأقسام على علم بهذا الإجراء وأن يكونوا متواجدين للإجابة عن كافة الاستفسارات التي يحتاجها الممارس لعملية ارتباط التأكيد. ثم بعد ذلك يتم إعداد قائمة فحص للتهيئة لإجراء ارتباط التأكيد بالتعاون مع الأقسام ذات العلاقة وعلى وفق النموذج الآتي: جدول (١) قائمة فحص للتهيئة لإجراء ارتباط التأكيد

ت	الإجراءات	حالة الفحص (X / ✓)	ملاحظات الممارس
١.	هل تم إعداد التقارير المالية وفق معايير IFRS؟		
٢.	هل تتضمن التقارير إفصاحاً كافياً عن البنود الجوهرية؟		
٣.	هل تتوفر خصائص الملاءمة والموثوقية في المعلومات؟		
٤.	هل يمكن فهم التقارير بسهولة من قبل مستخدميها؟		
٥.	هل هناك قابلية للمقارنة بين الفترات المحاسبية؟		
٦.	هل تم توثيق كافة الملاحظات الجوهرية في التقارير؟		
٧.	هل يوجد نظام رقابة داخلية يدعم إعداد التقارير؟		
٨.	هل تم الالتزام بالتوقيت المناسب لإصدار التقارير؟		
٩.	هل تم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة والمخاطر المالية؟		
١٠.	هل تم تطبيق سياسة ثابتة للإفصاح المحاسبي؟		

المصدر : اعداد الباحث يبين الجدول (١) قائمة الفحص إذ يتم تحديد الهدف والاجراء المناسب وحالة الفحص والتحقق والتي تبين جودة الائتمان او تغير الائتمان او تدني الائتمان وبالطبع فان المدقق يحدد الاهداف والتي تتمثل بفحص نظام الرقابة الداخلية وفحص النظام المحاسبي والفحص والتحقق لجودة التقارير المالية المصرفي عبر اجراءات يعتمد عليها كاختبارات الالتزام او الاجراءات التحليلية او اي اجراء يراه مناسباً لعملية التدقيق وعليه يثبت المدقق ملاحظاته التي يعتمد عليها . وبعد التحضير وجمع المعلومات والبيانات وتحليلها من قبل الممارس والفريق المكلف بارتباط التأكيد يتم إعداد وتقديم التقرير النهائي وعلى الشكل الآتي: شكل (٢) تقرير الممارس والمكلف بتقديم خدمة ارتباط التأكيد حول جودة التقارير المالية

اسم الجهة : مصرف عبر العراق للاستثمار	م/تقرير خدمات التأكيد المستقل
١. الأهداف : • التحقق من دقة وصحة الاجراءات الادارية الخاصة بالائتمان . • التحقق من وجود إجراءات قانونية فعالة تتابع المشكلات الائتمانية . • التحقق من صحة العمليات الحسابية والرقابية لقسم إدارة جودة التقارير المالية . • التحقق من تطبيق المعايير المحاسبية ذات الصلة . • التحقق من وجود إفصاح كافي عن المعلومات الجوهرية المتعلقة بجودة التقارير المالية	
٢. مجال ارتباط التأكيد: جودة التقارير المالية	
٣. الممارس ورئيس فريق ارتباط التأكيد :.....	
٤. مكان ارتباط التأكيد وتاريخه : المصارف محل ارتباط التأكيد وللمدة ٢٠٢١ - ٢٠٢٣	
٥. نوع معيار التدقيق:دولية بحسب معيار المحاسبة الدولي IFRS9 والدليل الاسترشادي للبنك المركزي العراقي	
٦. ممثل الجهة المستفيدة لارتباط التأكيد: المدير العام للمصارف محل ارتباط التأكيد	
٧. إجراءات ارتباط التأكيد <u>التأكد من سلامة الإجراءات الإدارية</u> • عدم التداخل في المسؤوليات وتحديد الصلاحيات والواجبات للمسؤولين عن الائتمان المصرفي. • التأكيد على وجود ملاك محاسبي قادر على إدارة الائتمان بمعايير عالية ومتناسقة مع سياسة المصرف. • التأكد من وجود دراسة لمنح القروض على مستوى المصرف وبقية الفروع. • دراسة مدة انجاز طلبات الائتمان المراد منحه. • التأكد من وجود قنوات اتصال مختلفة بين إدارة المصرف وفروعه والجهات الإشرافية. • التأكد من وجود قائمة استقصاء رأي الزبون بالمصرف سواء كانت الكترونية أم يدوية. • التحقق من وجود أنظمة معلومات كافية لممارسة عمل الائتمان الممنوح بشكل كفوء. • الالتزام بتعليمات وإرشادات البنك المركزي والخاصة بالائتمان المصرفي. • وجود تحديث مستمر للمعلومات لممارسة العمل المصرفي حسب الضوابط والتعليمات.	
٨. التأكيد على وجود إجراءات قانونية فاعلة • التحقق من وجود عقد بين المصرف والزبون واتخاذ الإجراءات الرسمية المنصوص عليها في عقد منح الائتمان عند تصفيته. • التأكد من وجود تأمين لصالح المصرف ضد مخاطر عدم السداد لدى شركات التأمين . • التأكد من تقديم الرهونات العقارية الضمانات الشخصية . • دراسة الضمانات المقدمة من قبل زبائن المصرف ومدى الالتزام بالتعليمات (مبلغ القرض + ٢٠%) .	

- التحقق من اجراءات تحصيل القروض المستحقة وغير المسددة .
- وجود متابعة مستمرة من قبل ادارة المصرف والفروع حول تسديدات الائتمان وتعثراته.
- التأكد من اتخاذ اجراءات قانونية سليمة بحق المتعثرين عن السداد .
- التأكد من تطبيق الاجراءات القانونية التنفيذية كحجز راتب الكفيل او حجز العقار وبيعه لصالح المصرف .
- التأكد من مبالغ تقييم الضمانات تتناسب مع الائتمان الممنوح وفق التعليمات .

٩. التأكد من صحة العمليات الحسابية والرقابية

- التأكد من وجود نظام محاسبي سليم.
- التحقق من قوة ومثانة نظام الرقابة الداخلية .
- التأكد من دقة المبالغ المسجلة لكافة انواع الائتمان الممنوح والمدد الزمنية .
- التأكد من المبالغ المتحصلة من الاقساط الشهرية المحتسبة والفوائد للائتمان الممنوح.
- التأكد من مخصص الخسائر الائتمانية المحتسب واساس الاحتساب .
- التأكد من مبالغ الاحتياطات الاولية والثانوية لمواجهة الخسائر المحتملة .
- التأكد من مبالغ مخصصات الخسائر الائتمانية .
- التأكد من مبالغ الديون غير المتحصلة .
- التأكد من مبالغ الديون المشطوبة .
- التأكد من مبالغ التدفق النقدي الداخل والخارج من الانشطة المختلفة (التشغيلية،الاستثمارية ، التمويلية).
- التأكد من مبالغ المصروفات والايادات والعمل على مقارنتها لتحديد (الارباح او الخسائر) .
- التأكد من التسويات القيدية ومبالغها.
- دراسة طلبات الائتمان حسب انواعه وكافة الوثائق المطلوبة لمنحه .
- التأكد من تنويع الائتمان المصرفي ومبالغه ومن عوائده المراد استحصالها مستقبلا.
- التحقق من التقارير المرفوعة الدورية والسنوية من قبل فروع المصرف عن حالة كل مؤتمن ومبالغ تسديداته وتصنيفهم حسب (جيد ، متوسط ، دون المتوسط ، رديء ، خاسر) .
- التأكد من الالتزام بتنفيذ السياسة التي يضعها المصرف للائتمان وايضا التحقق من تنفيذ الشروط الموضوعية للمنح .
- التأكد من انتظام عملية السداد للائتمان الممنوح وعدم تجاوز الحد الاقصى المسموح به.
- التحقق من جدولة الائتمان المتعثر السداد والتأكد من وجود اجراءات لاسترداد جزء من الائتمان.
- التأكد من اجراءات إعادة جدولة الائتمان.
- التأكد من مبالغ حدود الائتمان.
- تحديد مبالغ الائتمان النقدي العامل وغير العامل .
- مقارنة مبالغ الائتمان النقدي الى رأس المال لمعرفة جودة التقارير المالية المتوقعة .
- التأكد من الالتزام بجدول زمني لسداد الائتمان .
- التقييم الدقيق لقدرة الائتمانية الزبون الائتمانية وفق الاتي :
- التأكد من دراسة مركزه المالي ونتيجة اعماله والقروض الممنوحة من اجله الائتمان وطريقة اسلوب السداد.

- الموائمة بين اجمالي الخدمات المصرفية المقدمة له وبين حجم موارده المالية المستثمرة في المصرف .
- الاستعلام من البنك المركزي.
- التأكد من تنوع المحفظة الائتمانية وعدم تركيز الائتمان في قطاعات معينة او لدى زبائن معينين مثل وضع حد اقصى للائتمان لكل نشاط او زبون.
- التأكد من وجود الموائمة بين مصادر الاموال واستخداماتها من حيث الحجم واجال الاستحقاق واسعار الفائدة .
- التحقق من وجود ارصدة تعويضية يحتفظ بها البنك كودائع او تأمينات الى حين انتفاء السداد.
- التأكد من دقة وحدثة المعلومات ومبالغ المحفظة الائتمانية وما يترتب عنها من مخاطر ائتمانية.
- التحقق من وصول المعلومات الملائمة الى موظفي مراقبة الائتمان لمعرفة الوضع المالي ومتابعة مبالغ التدفقات النقدية المتحصلة .
- التحقق من هيكل ونوعية محفظة الائتمان لتقييم وتحديد مستوى جودة التقارير المالية التي يتعرض لها المصرف .
- التحقق من وجود رقابة دقيقة على جودة التقارير المالية .
- التحقق من ان التعرض لجودة التقارير المالية ضمن الحدود المقبولة للمصرف من قبل اعضاء مجلس الادارة والادارة العليا .
- التحقق من وجود مخصصات مالية للخسائر المحتملة .
- التأكد من وجود رأس مال كافى لتغطية الخسائر غير المتوقعة.
- التحقق من اجراءات عمل التحليل الائتماني لتحديد العوائد والمخاطر .
- التحقق من القواعد والاسس الموضوعية لتقييم المعاملات وعمليات الموافقة على الائتمان.
- التحقق من دراسة الاستثناءات لمنح الائتمان والتأكد على تقيم جودة التقارير المالية للتحوط منها .
- التأكد من اجراءات تحديد وقياس ومراقبة وضبط جودة التقارير المالية .
- التأكد من وجود دراسة لمصادر سداد الائتمان من قبل الزبون قبل الموافقة على منح الائتمان.
- التأكد من وجود معايير سليمة ومعرفة لمنح الائتمان وفق الاتي:
 - تحديد القطاعات المستهدفة .
 - الغاية من الائتمان .
 - مقومات الجدارة الائتمانية .
 - نزاهة وسمعة المؤتمن وحرصه على الوفاء بالتزاماته .
 - قدرة السابقة والحالية للزبون في تسديد الائتمان .
 - كفاءة الضمانات المقدمة من الزبون .
 - توافر معلومات كافية للتقييم الشامل لجودة التقارير المالية .

١٠. التأكد من تطبيق المعايير المحاسبية

- التحقق من وجود استراتيجية لجودة التقارير المالية ومستوى الارباح التي يتوقع المصرف تحقيقها في حال التعرض للجودة التقارير المالية .
- التأكد من موائمة استراتيجية جودة التقارير المالية مع التوقعات الاقتصادية وتوقع الزبائن والعمل على التقييم والتعديل المستمر لها لمواكبة التغيرات المتسارعة .
- التحقق من وجود اجراءات وقائية مبكرة لمواجهة الائتمان المتدهور .

• دراسة العوامل السياسية والاقتصادية الخارجة عن ادارة كل من المصرف والزبون. • تقييم المخاطر الائتمانية لكل نوع من انواع الائتمان . • التأكد من تطبيق المعايير وفق الضوابط والتعليمات المحاسبية الدولية لأعداد البيانات المالية .	١١. التأكد من وجود إفصاح كافي عن المعلومات الجوهرية • أي حدث جوهري يؤثر على البيانات المالية . • الإلتزامات الطارئة والاحداث اللاحقة. • التحقق من أن ادارة المصرف تقدم معلومات كافية عن المخاطر المصرفية التي تواجه اداء المصرف لنشاطه . • التحقق من الأسس المعتمدة التي بموجبها تحديد الجودة التقارير المالية المصرفية ومخصصاتها والمعالجة المحاسبية . • التأكد من الإفصاح عن اية تركيزات هامة عن الخسائر المحتملة في الائتمان لأنها تعد مؤشراً هاماً عن مدى كفاءة المصرف في ادارة جودة التقارير المالية . • الإفصاح عن اية تقلبات في اسعار الفائدة خلال السنة المالية . • التحقق من الإفصاح عن الأصول المرهونة كضمان لأن مبالغ وقيمها سوف تقدم مؤشراً هاماً على مدى سلامة مركزه المالي فضلاً عن قدرته على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد .
١٢- استنتاج التأكيد بناءً على إجراءات التأكيد المنفذة والأدلة التي تم الحصول عليها تم اكتشاف الآتي: ١. إن مصرف عبر العراق قام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للسنة الرابعة على التوالي، ولم يقوم المصرف بتطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) التي ألزم البنك المركزي المصارف بتطبيقه بكتابته المرقم ٤٦٦/٦/٣ في ٢٠٢١/١٢/٢٦. ٢. هناك ارتفاع في مؤشر القروض المتعثرة (متأخرة السداد) وهذا يؤدي الى تعرض المصرف لمخاطر ائتمانية اكبر بسبب عدم قدرة المصرف على تحصيل قيم هذه القروض والفوائد المترتبة عليها مما يؤدي الى تعرض المصرف لخسائر كبيرة بقدر هذه القروض المتعثرة. وان المصرف سجل اعلى نسبة لسنة ٢٠٢٣ ، اذ ان نسبة القروض المتعثرة بلغت (٤٠٪) من اجمالي القروض قصيرة الاجل وهي مرتفعة جداً. ٣. تم تثبيت أخطاء في إجراءات منح الائتمان للشركات والأفراد في المصارف والتي تتمثل بنقص لبعض الاجراءات لملفات المقترضين ، عقد القرض وطلب التقديم، وكذلك الاستعلام من البنك المركزي العراقي ، وأيضا عدم وجود شهادة تأسيس الشركة، فضلاً عن ضعف الضمانات المقدمة مقابل تلك القروض.	التاريخ: _____ اسم شركة التدقيق : _____ التوقيع: _____ العنوان : _____

تاسعاً: تحليل الإفصاح المحاسبي عن القروض قصيرة الأجل وأثره في جودة التقارير المالية في سياق دراسة العلاقة بين جودة التقارير المالية ومستوى الثقة بالمعلومات المحاسبية، تبرز أهمية تحليل مدى التزام المصارف بالإفصاح الشفاف والكامل عن أنشطتها الائتمانية، ولا سيما القروض قصيرة الأجل، بوصفها من أكثر الأنشطة المصرفية ارتباطاً بالمخاطر المالية. وانطلاقاً من هذا المنظور، تم تحليل مجموعة من البيانات الخاصة بمصرف عراقي (عينة البحث) بهدف تقييم جودة الإفصاح المحاسبي المتعلق بمنح وتحصيل القروض قصيرة الأجل، وبيان مدى انعكاس ذلك على محتوى التقارير المالية.

١. تحليل مخاطر الائتمان للقروض قصيرة الاجل من خلال تعرف الباحثان على إدارة المخاطر للمصرف (عينة البحث)، فقد تبين أن المصارف تعاني من تعثر في سداد القروض وقد تفاوتت النسب في المصارف المبحوثة، وفيما يأتي تحليل لتلك القروض لغرض التعرف على أسباب التعثر وكذلك بيان أوجه القصور عند منح الائتمان سواء كان للأفراد أو الشركات دون ذكر لأسماء المصارف لسرية المعلومات المعروضة عند اطلاع الباحثان على ملفات تلك القروض فقد لاحظ الآتي:

١. لم يثبت في طلب القرض وعقد القرض الغرض من منح هذا القرض الى الزبون .
٢. لا يوجد استعلام وموافقة البنك المركزي العراقي حول الزبائن والضامين الحاصلين على قروض
٣. بعض الشركات في ٢٠٢٣/١٢/١١ قدمت طلب قرض بمقدار \$٥٠٠٠٠٠٠ مع العلم لديها قرض مستحق للمصرف بمقدار ٣٦٠٠ مليون دينار وفوائد مستحقة بمقدار ٤٧٩ مليون دينار استحققت منذ ٢٠٢١/١/٦ واعتماد مستحق بمقدار \$ ١٦٨.٠١٥ وفائدته منذ ٢٠٢١/١٠/٧.
٤. بعض الشركات استحقق القرض في ٢٠٢٢/١٠/١٨ وفي ٢٠٢٣/١/٣١ قرر المصرف اعفاء الزبون من الفوائد المستحقة بمقدار ويجدد القرض لمدة ١٥ شهراً من تاريخه.
٥. لا يوجد شهادة التأسيس وصحة صورها لبعض الشركات .
٦. لا يوجد ضمن الملفات للزبون الكشف الموقعي للمقترض أو الضمانات المقدمة.
٧. لا توجد ضمن ملفات المقترض استمارة فتح الحساب الجاري .
٨. اغلب الضمانات عبارة عن صك وكمبيالة.

وعلى وفق ما سبق فإن المصارف قد خالفت على مدى الفترة الزمنية التي يمثلها البحث ولغاية ٢٠٢٣/١٢/٣٠ الكثير من المعايير والقوانين والتعليمات ووقعت في عدداً كبيراً من الأخطاء من جانب الإدارة والعاملين، والتي كانت سبباً لتعثر سداد القروض والتي عرضته لمخاطر ائتمانية عالية وكما يأتي:

١. خالف المصرف المادة (٣٣) من قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة (٢٠٠٤) (التي لا تجيز استملاك عقار أكثر من (٣) سنوات وذلك لقيامه باستملاك عقار (فندق) منذ عام (٢٠١٥) بقيمة (٥٢٢٥٠٠٠٠٠٠) دينار، وهذا يعتبر تعطيل لأموال المصرف وبالتالي التأثير السلبي على سيولة المصرف.
٢. مخالفة المادة (٣٦) من قانون المصارف وذلك بمنح تسهيلات مصرفية لـ (٣) زبائن بما مجموعه أكثر من (٧.٥) مليار دينار مقابل رهن أسهم نفس المصرف، وهو ما يمثل مخاطر ائتمانية، تنعكس على سيولة المصرف.
٣. خالف المصرف الفقرة (أولاً) من المادة (١٣) من تعليمات البنك المركزي رقم (٤) لسنة (٢٠١٠)، وذلك لوجود ١٧ زبون تجاوزت أنكشافاتهم الائتمانية نسبة ١٠٪ من رأس المال والاحتياطيات حيث بلغ مجموع التجاوز أكثر من ٥٦١ مليار دينار وعدم مراجعة هؤلاء الزبائن لتسديد ما بذمتهم، مما يعني مخاطر ائتمانية عالية، تنعكس على سيولة المصرف.
٤. خالف المصرف تعليمات البنك المركزي المرقمة ٢٧٨٠/٣/٩ في ٢٠١٤/١١/١٢ وذلك لقيامه بمنح تسهيلات ائتمانية لبعض أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم والشركات التابعة لهم دون استحصل موافقة المركزي بمبالغ مجتمعة تقريباً (٢٨) مليار دينار، مما يعني تعرض المصرف لمخاطر قانونية وسيولة.
٥. خالف المصرف الفقرة (٨) من تعليمات البنك المركزي المرقمة ٥٥٠/٤/٩ في ٢٠١٤/٤/٢٩، وذلك لقيامه بكشف الحسابات الجارية لـ (٦٠) زبون (شركات وأفراد) بما مجموعه (٨٨) مليار دينار تقريباً، مما يعني تعريض المصرف لمخاطر ائتمانية وسيولة.
٦. خالف المصرف تعليمات البنك المركزي المرقمة ٤٤٦٠/٢/٩ في ٢٠١٧/١٠/٤، وذلك لعدم قيامه بتحصيل الديون متأخرة التسديد والبالغة (٣٢) مليار دينار تقريباً لغاية ٢٠٢٢/٩/٢٩، وعدم وجود جدية في تحصيلها بالطرق القانونية، مما يعني زيادة المخاطر القانونية والسيولة.
٧. في ذمة أحد شركات صناعة الأغذية لغاية ٢٠٢٣/٩/٣٠، مبلغ حوالي (١٨) مليار دينار، وبالرغم من صدور قرار من المحكمة المختصة بتأدية الشركة لالتزاماتها تجاه المصرف، إلا أن المبلغ مازال غير مسدد، بسبب أخطاء تتعلق بتكثيف جهود المتابعة والتحصيل، مما يعني زيادة المخاطر الائتمانية والتي تنعكس سلباً على سيولة المصرف.
٨. وجود رصيد يتجاوز مبلغ (١٦٢) مليون دينار لدى شركة للمواد الإنشائية، لم يتم تسديده لوجود خلاف مع مجهزة الشركة، الذي هو زبون المصرف، مما يعني مخاطر قانونية انعكست سلباً في زيادة مخاطر الائتمان والسيولة.

وقد أظهرت نتائج التحليل وجود ضعف واضح في الإفصاح عن المعلومات الجوهرية المتعلقة بهذه القروض، سواء من حيث غياب التوضيح الكافي لأغراض التمويل، أو ضعف في توثيق الضمانات، أو تجاوز القواعد التنظيمية في منح التسهيلات الائتمانية، بالإضافة إلى القصور في معالجة حالات التعثر، وتجاوز الحدود الائتمانية المعتمدة قانوناً دون انعكاس ذلك بوضوح في التقارير المالية السنوية. إن هذا القصور لا يُعد مجرد خلل في إدارة المخاطر، بل هو أيضاً مؤشر على تدني جودة التقارير المالية، مما يؤدي إلى إضعاف الثقة لدى الأطراف المعنية (المستثمرين، الجهات الرقابية، أصحاب العلاقة). فالتقارير المالية التي لا تُفصح بوضوح عن المخاطر الكامنة، أو لا تعكس بدقة حجم الديون المتعثرة، أو تغفل الإفصاح عن التجاوزات القانونية، تُفقد خصائصها النوعية، وفي مقدمتها الملاءمة والموثوقية، مما يقلل من فعاليتها في دعم القرار. وبذلك، فإن تحليل هذه الممارسات يُعد جزءاً مهماً من اختبار الأنموذج المقترح في هذا البحث، الذي يهدف إلى تحسين جودة التقارير المالية وتفعيل دورها في تعزيز الثقة بالمعلومات المحاسبية. وقد تم اثبات فرضية البحث والتي مفادها أن تطبيق الأنموذج المقترح لجودة التقارير المالية يسهم بشكل فعال في تعزيز الثقة بالمعلومات المحاسبية من خلال تحسين الخصائص النوعية للإفصاح المالي، وزيادة قدرة المستخدمين على اتخاذ قرارات رشيدة بناءً على معلومات مالية دقيقة وموثوقة.

الخاتمة

بعد استعراض الجوانب النظرية والتطبيقية لموضوع جودة التقارير المالية وأثرها في تعزيز الثقة بالمعلومات المحاسبية، يتضح أن جودة الإفصاح المالي تمثل عنصراً جوهرياً في دعم مصداقية البيانات المالية، وتوجيه قرارات المستخدمين بمختلف فئاتهم. وقد بينت الدراسة من خلال تحليل واقع التقارير المالية في المصارف العراقية (عينة البحث)، أن هناك قصوراً واضحاً في الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات الإفصاح، لا سيما فيما يتعلق بالقروض قصيرة الأجل.

كما أثبت التطبيق العملي من خلال الأنموذج المقترح أن الالتزام بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (كالملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، والمقارنة) يسهم بشكل فعال في تعزيز الثقة بالمعلومات المالية، ويساعد على تقليص المخاطر الائتمانية الناتجة عن قرارات استناداً إلى بيانات غير دقيقة أو غير مكتملة. وقد أظهر التحليل أن تدني جودة التقارير يؤدي إلى ضعف الشفافية وتضليل المستخدمين، الأمر الذي يُعرض المؤسسة لمخاطر تشغيلية وقانونية ومالية مرتفعة.

أولاً: الاستنتاجات

١. ثبت أن ضعف الإفصاح عن التفاصيل الجوهرية المرتبطة بالقروض قصيرة الأجل يشكل عاملاً رئيساً في انخفاض جودة التقارير المالية.
٢. هناك ارتباط مباشر بين توافر الخصائص النوعية في التقارير المالية وبين ثقة المستخدمين في المعلومات المحاسبية.
٣. أظهرت حالات عدم تطبيق معيار IFRS 9، وتجاوز حدود الانكشاف الائتماني، ومخالفة تعليمات البنك المركزي، أن هناك ضعفاً مؤسسياً في الالتزام بالإفصاح المالي السليم.
٤. القصور في الوثائق المحاسبية الداعمة (مثل الغرض من القرض، الضمانات، الاستعلام المركزي) انعكس سلباً على جودة الإفصاح المالي.
٥. الأنموذج المقترح لخدمة التأكيد المحدود أظهر فعالية في تشخيص أوجه القصور، واقتراح إطار مهني يمكن تطبيقه لتحسين جودة التقارير المالية.

ثانياً: التوصيات

١. ضرورة التزام المصارف بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لا سيما معيار IFRS 9 المتعلق بالأدوات المالية.
٢. تعزيز نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، وتحديث سياسات الإفصاح المحاسبي لتشمل كافة التفاصيل الجوهرية.
٣. اعتماد الأنموذج المقترح كأداة رقابية مهنية للتأكد من جودة التقارير المالية قبل إصدارها.
٤. تدريب الكوادر المحاسبية والمالية على استخدام أدوات التأكيد الحديثة وتحليل المخاطر المتعلقة بالإفصاح المالي.
٥. ضرورة تضمين التقارير المالية السنوية تحليلاً تفصيلياً لمستوى المخاطر الائتمانية، والمخصصات، وطبيعة الضمانات.
٦. فرض رقابة خارجية أكثر صرامة من قبل البنك المركزي وهيئات الرقابة المالية لضمان الالتزام بالإفصاح الكامل والدقيق.

المصادر

١. ابو رشيد، خليل، ريان، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق، جامعة الأسراء، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الثلاثون ٢٠١٨.

٢. الجبوري , اسماء سلمان زيدان , "مدى كفاءة التقارير المالية الحالية في الابلاغ عن اداء الوحدات الاقتصادية" , اطروحة دكتوراه غير منشورة , مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد , ٢٠١٨ م.
٣. الرماحي , مجدي مليجي عبد الحكيم / أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية، جامعة سلمان بن عبد العزيز ٢٠١٩.
٤. رياض، خالد عبد الرحيم، الإفصاح المحاسبي في بيئة الأعمال الحديثة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٢.
٥. الساكني، مصطفى عبد الله، تحليل جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد ٢٤، ٢٠١٦.
٦. الشيرازي، محمد عبد الغني، الإطار الفكري للمحاسبة المالية. دار الكتب والنشر، بغداد، ١٩٩٠.
٧. الصيح , عبد الحميد مانع , "اثر التضخم على ملائمة و موثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية - دراسة ميدانية على الشركات الصناعية اليمنية" . المجلة العربية للمحاسبين , المجلد الثاني , العدد الاول, ٢٠١٥ م.
٨. الكسب، حسن عبد العزيز، محاسبة القوائم المالية وفق المعايير الدولية، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، ٢٠١٤.
9. Bradbury, M. E., Raftery, A., & Scott, T. (2018). Knowledge spillover from other assurance services. Journal of Contemporary Accounting & Economics, 14(1), 55
10. FASB (Financial Accounting Standards Board) (Statement of Financial Accounting Concepts No. 8: Conceptual Framework for Financial Reporting. Norwalk, CT: FASB, 2010.

هوامش البحث

- ١ Statement of Financial Accounting Concepts No. 8:) FASB (Financial Accounting Standards Board . Norwalk, CT: FASB, 2010. Conceptual Framework for Financial Reporting
- ٢ الشيرازي، محمد عبد الغني، الإطار الفكري للمحاسبة المالية. دار الكتب والنشر، بغداد، ١٩٩٠، ص ١٩٤.
- ٣ رياض، خالد عبد الرحيم، الإفصاح المحاسبي في بيئة الأعمال الحديثة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص ٤٢.
- ٤ الكسب، حسن عبد العزيز، محاسبة القوائم المالية وفق المعايير الدولية، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، ٢٠١٤، ص ٥٣.
- ٥ الساكني، مصطفى عبد الله، تحليل جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد ٢٤، ٢٠١٦، ص ٦٥.
- ٦ الجبوري , اسماء سلمان زيدان , "مدى كفاءة التقارير المالية الحالية في الابلاغ عن اداء الوحدات الاقتصادية" , اطروحة دكتوراه غير منشورة , مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد , ٢٠١٨ م. ص ٥٩.
- ٧ ابو رشيد ، خليل، ريان، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق، جامعة الأسراء، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الثلاثون ٢٠١٨. ص ٢١٠.
- ٨ الرماحي , مجدي مليجي عبد الحكيم / أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية، جامعة سلمان بن عبد العزيز ٢٠١٩. ص ٧٢.
- ٩ الصيح , عبد الحميد مانع , "اثر التضخم على ملائمة و موثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية - دراسة ميدانية على الشركات الصناعية اليمنية" . المجلة العربية للمحاسبين , المجلد الثاني , العدد الاول, ٢٠١٥ م. ص ٣٤٥.
- ١٠ Bradbury, M. E., Raftery, A., & Scott, T. (2018). Knowledge spillover from other assurance services. Journal of Contemporary Accounting & Economics, 14(1), 55